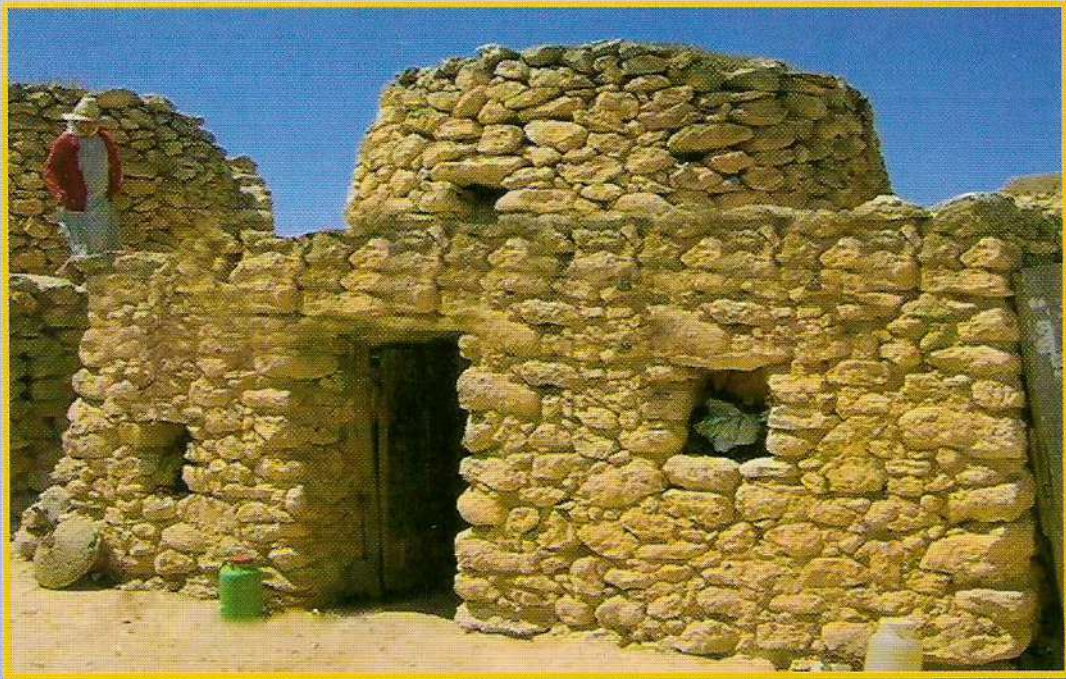


جامعة شعيب الدكالي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة
شعبة الجغرافيا



السكن القروي : التحولات وآفاق التنمية



أعمال الندوة التي نظمت
بتعاون مع الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة
بالجديدة يومي 25 و 26 ماي 2006

سلسلة ندوات ومناظرات العدد : 10



سجل الدولة
تحت إشراف وزارة الثقافة
لغة عربية

أمن غذائي وحساس قيمته عالية ولطعام تلاميذنا

الطبعة الأولى 1432 - 2011

© جميع الحقوق محفوظة



الإيداع القانوني : 2011 MO 2127

ردمك : 5-846-00-9981-978

الفهرس

10 - 7	ملاحظات أولية حول موضوع السكن الريفي بالمغرب	عبد اللطيف جمال
32 - 11	السكن الريفي (الفلاحي) في علاقته بالضغط الديموغرافي بالقطاع المسقي بالغرب وعواقبه	موسى كرزازي
45 - 33	التحولات الحديثة بسوس ماسة و تطور أشكال السكن الريفي	محمد بوشلخة أحمد بلقاضي
67 - 47	التحديث الفلاحي وأثره على تطور السكن الريفي بسهل تاساوت الوسطى (الحوز الشرقي)	حسن المباركي أحمد الحلايسي
86 - 69	السكن الريفي بالشمال الشرقي للمغرب : الثابت والمتحول	محمد غزال عبد القادر إسباعي
112 - 87	مظاهر تطور السكن الريفي بالمجال الجنوبي لمدينة الجديدة	عبد المجيد هلال مصطفى وإدريس
135 - 113	أثر البرامج التنموية على تحول السكن الواحي ببزيز الأوسط والأسفل	محمد المولودي

السكن الريفي [الفلاحي] في علاقته بالضغط الديموغرافي بالقطاع المسقي بالغرب وعواقبه

موسى كرزازي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط

تمهيد عام

حسب نتائج إحصاء السكان والسكنى لـ 2004، تقطن 29% من الأسر المغربية "سكنا ريفيا" و 7.2% منها تقطن أحياء القصدير على الصعيد الوطني. وعلى مستوى الفقر فإن 14.2% من المغاربة يعيشون في دائرة الفقر. وعلى عكس المظهر الخارجي لبعض الجهات، فإن أعلى نسبة لمعدل الفقر (20%) سجلت بجهة الغرب الشراردة بني حسن مقابل 3% كأخفض معدل بالبلاد سجل في جهة وادي الذهب لكويرة. وتعتبر طبيعة ونوع المسكن أحد المؤشرات التي تمكن من تحديد مستوى معيشة الأسرة.

تسعى هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على السكن الريفي وأساسا الفلاحي بسهل الغرب المسقي، الذي اعتبر تجربة رائدة على الصعيد الوطني فيما يهم المساحة المسقية التي بلغت حاليا المائة ألف هكتار، ومن المنتظر أن تبلغ ربع مليون هكتار مع نهاية مخطط السقي.

سنحاول في مرحلة أولى القيام بتشخيص لواقع السكن الريفي الفلاحي انطلاقا من الميدان، في تحليل لديناميته، لتقديم اقتراحات في مرحلة ثانية للتخفيف من ضغط أفراد الأسر الفلاحية داخل مساكنهم.

إن الغرض من التشخيص هو إثارة الانتباه إلى مشكل أساسي يهم شروط السكن الريفي (والفلاحي أساسا) بالغرب كأغنى منطقة في البلاد، من حيث اتساع المساحة والموارد المائية المعبأة (سد القنصرة وسد الوحدة)، ومن حيث التجهيزات الهيدرומائية والصناعات الفلاحية. وفي هذا الصدد يجب

التأكيد على أن تطور السكن والمسكن الريفي لا يساير لحد الساعة تلك الإمكانيات.

فرغم تحسن شروط السكن نسبيا في العقود الأخيرة - مقارنة مع مطلع القرن 20 - تبقى فئات عريضة من ساكنة الغرب، بما فيها القاطنة بدواوير الجماعات القروية المحاذية لأهم المدن (القنيطرة وسيدي سليمان وسيدي قاسم)، تعيش في سكن غير لائق، وأحيانا في منزل غير محتشم من جراء ضيق المسكن. ذلك أن الزيادة الديموغرافية، وظهور أسر جديدة في نفس المسكن، لم يواكبه في غالب الأحيان - في إطار قانوني على الأقل - توسيع أو بناء مسكن جديد، إلا إذا في حالة بلوغ مساحة القطعة الأرضية للأسرة 5 هـ فأكثر، نظرا لعدة عراقيل قانونية تعيق الحصول على رخصة البناء.

فإذا ما استمر التعامل بقوانين قديمة فقط بالبعد الاقتصادي بدون اكتراث بالبعدين الاجتماعي والزيادة الديموغرافية، ستنتج عن ذلك عواقب وخيمة على الأسر القروية، وعلى العلاقات بين أفرادها وعلى المعمار الريفي ذاته.

على ضوء هذا التحليل، سنقدم اقتراحات ليستأنس بها أصحاب القرار على مستوى الجماعات، وخاصة على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، الممثلة في المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب، إذا ما تم الأخذ بما لحل المشكل أو التخفيف منه على الأقل.

إضافة إلى ذلك، ندعو المعنيين بتطور السكن الريفي، إلى ضرورة الدفع في اتجاه إنجاز دراسات سوسولوجية بالمنطقة، لمعرفة بعض الحقائق الاجتماعية المسكوت عنها، رغم خطورتها على مستقبل بعض أفراد الأسر التي تعيش ازدحاما لا يطاق.

1. الإطار العام للدراسة: سهل الغرب

إن جهة الغرب الشراردة بني حسن توافق منطقة الغرب التي تضم اقليمي القنيطرة وسيدي قاسم. وهي حيز مجالي ظل إلى مطلع القرن 20 ضعيفا من حيث الثقل السكاني الذي لم يتعدى آنذاك 130000 نسمة تقريبا، ليصل حسب إحصاء 2004 إلى 1.859.540 نسمة. ولا زال يغلب عليها الطابع القروي (58%) رغم سرعة التحضر فيه خلال العقود الأخيرة.

فرغم النمو الديموغرافي السريع خلال العقود الأربع الأخيرة (1960-2004)، فإن الثقل الديموغرافي يظل متوسطا مقارنة بالمؤهلات التي تتوفر عليها المنطقة. كما أن الساكنة الريفية حاليا تعرف نموا سنويا ضعيفا (0.7%) مقارنة بنظيرتها الحضرية (2.3%) (جدول 1). ويعزى هذا النمو المتباين إلى التطورات الحديثة: فقد تم حساب نسبة من الساكنة القروية ضمن المدار الحضري إثر توسيعه ليضم الدواوير المجاورة، أو حين ترقية المراكز القروية إلى بلديات محدثة. يضاف إلى ذلك حدة النزوح القروي نحو المراكز الحضرية، وخاصة المجاورة لها، والتزايد الطبيعي المتباين بين الحواضر والأرياف.

جدول 1 : مقارنة بين تطور الساكنة في الأرياف والمدن بجهة الغرب خلال الفترة

معدل التزايد السنوي للساكنة (حسب الإحصاءات) %			(1971-2004)				
1971-1982	1982-1994	1994-2004	2004	1994	1982	1971	
4.4	3.5	2.3	780.971	624.145	413.083	257.377	الساكنة الحضرية
1.7	1.7	0.7	1.078.469	1.000.937	817.011	677.765	الساكنة الريفية
2.5	2.3	1.4	1.859.540	1.625.082	1.230.094	935.142	المجموع

المصدر : الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 1971، 1982، 2004، 1994 (مديرية الإحصاء، وموقع المندوبية السامية للتخطيط عبر الأنترنت بالنسبة لإحصاء 2004)

إن منطقة الغرب ذات مجال فلاحي خصب تهيمن عليه من الناحية العقارية أراضي الملك الخاص وأراضي الجموع، ومساحة هامة من الملك العمومي كالغطاء الغابوي، خاصة في بعض الجماعات القروية كالقصيبيية ودار بلعامري.

وتؤطر أرياف الغرب أهم المدن وتتصدرها القنيطرة، سيدي سليمان، سيدي قاسم، إضافة إلى المراكز الناشئة الأخرى. ولكل جماعة قروية مركز أو مركزان تقدم الخدمات لسكان الأرياف، وتستقبل النازحين منها. ومن هنا نؤكد على التفاعل القوي بين المراكز الحضرية والقروية من جهة وخلفيتها الجغرافية الريفية من جهة أخرى.

واهتمامنا بالسكن الريفي الفلاحي بهذه الجهة قد أملتة الدينامية الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي تعرفها الجهة، والتي تنعكس نتائجها على المجال. ويعتبر السكن في تنوعه وتطوره كمسكن للفلاح ولأسرته، معززا بملحقاته المخصصة لبهائمه وماشيته، ولأدوات إنتاجه ومعداته الفلاحية، يعتبر ميزان حرارة يقاس به مدى مستوى ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأسرة الفلاح. وهذا ما يظهر جليا في الميدان عندما يميز المشاهد العادي بين سكن متجمع ومتشتت، وبين سكن صلب منظم وسكن هش على مستوى

الدوار، وكذا على مستوى المنزل المنعزل كضيعة بارزة، يشكل فيها المسكن أحد أهم عناصر وحدة الاستغلال.

سوف لن نتعرض إلى عدد من الجوانب التي تهم أشكال السكن بالغرب وتطوراتها أو على مستوى أنواع الوحدات السكنية (المسكن)، فهذه الجوانب سبق بحثها¹ خلال النصف الثاني من القرن 20 (ج. لوكوز، 1964، ع. بلفقيه، م. الشيكرك 1988...).

2. اهتمام الدولة حديث عهد بالتخطيط والسكن القرويين (الإشكالية المطروحة).

التخطيط الحضري والريفي المعتمد على تصاميم التهيئة بالمراكز الحضرية (Plan d'aménagement) وأساسا، تصاميم التهيئة الجماعية بالجماعات القروية (Plan d'aménagement communal) هو مقارنة جديدة اعتمدتها الدولة حديثا، تعتمد على البعد الشمولي الذي يراعي عدة جوانب عمرانية، جمالية، ثقافية، بالدرجة الأولى، واقتصادية واجتماعية بالدرجة الثانية.

لقد أولت الدولة في سياستها حول إعداد التراب والتهيئة الاهتمام الأكبر للمجال الحضري، وفي مقدمته المدن الكبرى. وأهملت إلى حد ما العالم القروي لردح من الزمن. فظل هذا الأخير يعاني من الخصاص في التغطية بوثائق التعمير. إلا أن وعي المسؤولين المعنيين تنامي تدريجيا، فأصبح اقتناعهم كبيرا بأن المشاكل التي تعاني منها المدن الكبرى والمتوسطة، لها ارتباط قوى بالأرياف المغربية.

1 يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى الدراسات التي أنجزت حول الغرب ومنها التي أنجزها : ج. لوكوز، 1964، ع. بلفقيه، م.

الشيكرك 1988... وغيرهم

ولا يعني هذا أن الدولة لم تتدخل في تنظيم العالم الريفي، بل فقط ظل تدخلها في إطار التهيئة ضعيفا بالمقارنة مع التخطيط الحضري. فمن مبادراتها على سبيل المثال يمكن الإشارة إلى:

ظهر 25 يونيو 1960 المتعلق بتنمية المستوطنات الريفية للحد من النزوح القروي.

شبكة الهيكل الريفي SAR (Schéma 'armature Rurale 1973) d والذي في إطاره تم تغطية عدد من المستوطنات الريفية بتصاميم النمو (PD) « Plan de développement »؛ وهي وثيقة تدير وتنظم وتدير المجال الريفي لفترة من الزمن تدوم 10 سنوات في الجهة الشمالية الغربية. وبموجبها أيضا تم وضع تصاميم لعدد من المراكز القروية التي أصبحت فيما بعد بلديات، أو مراكز للجماعات القروية، رغم عدد من الصعوبات التي اعترضت تنفيذها عقارية ومالية.

ولفائدة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب أنجز معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة "بحثا حول الدواوير" سنة 1986 في إطار مشروع "السكن الريفي" قصد تحسين شروط عيش وإقامة السكان.

ولعل هذا الوعي - وإن جاء متأخرا - يبرر الاهتمام الكبير الذي أصبحت توليه الدولة لعالم الأرياف والذي في إطاره يدخل تعميم وضع تصاميم تهيئة جماعية في مجموع التراب الوطني، تسهر عليها الوكالات الحضرية. كما انصب اهتمام الدولة أيضا على تعميم التعليم ومحاربة الأمية والكهربة القروية وتزويد ساكنة الأرياف بالماء الشروب؛ وكلها أورش عرفت قفزة كبيرة منذ نهاية التسعينات، وستساهم في تنمية العالم الريفي ومنها تحسين شروط السكن.

لا شك أن الاهتمام الجديد للدولة بمنظور جديد لسياسة إعداد التراب وتهيئة العالم الريفي، هو نتيجة أحد العوامل الأساسية المتمثلة في تطور العامل السياسي في نهاية التسعينات بالبلاد، وانطلاق حوار وطني على المستوى المحلي والجهوي والوطني شاركت فيه مختلف الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والذي ركز على الإشكاليات المطروحة في ارتباط بخصوصية كل جهة، ومنها جهة الغرب الشراردة بني حسن.

في هذا الإطار حظيت هذه الجهة بتنظيم ورشات عمل، ناقشت أهم العوائق المطروحة وسبل تجاوزها، على مستوى المنتديات المحلية والجهوية، وأساسا، المنتدى المحلي المنعقد بسيدي قاسم يوم 24 فبراير 2000 الذي عالج إشكالية القطاعات المسقية والتوسع الحضري، وكذا المنتدى الجهوي الذي انعقد بمدينة القنيطرة في نفس السنة، حيث ساهم في أورشه عدد من الخبراء والمختصين، ومنهم باحثون جغرافيون ومنتخبون وممثلون لقطاعات اقتصادية ومهنية ومجتمع المدني.

فمن بين الخلاصات التي تم التأكيد عليها في هذه المنتديات التي تهم العالم الريفي، هي تنبيه المسؤولين المعنيين بضرورة المرونة في ترخيص البناء الريفي بالمدار المسقي، لحل مشاكل السكنى والتخفيف من تكديس الأسر والعائلات في حيز ضيق، خانق أحيانا لأفرادها. وعلى المستوى الجهوي ضرورة تغطية الجهة بوثائق التعمير وتنظيم التوسع العمراني مع محاربة السكن العشوائي.

ورغم أهمية الحوار الوطني وتوصيات منندياته المحلية والجهوية لحل العضلات المطروحة، فلا زال الحصول على رخص البناء من طرف الساكنة المعنية في القطاع المسقي يمثل مشكلا عويصا لم تتم معالجته، ولم يتم حله لحد الساعة بجهة الغرب. ومن أهم العواقب المباشرة لذلك، انتشار السكن الغير منظم.

هذه الصرامة يمكن فهمها، بل وتفهمها، لكون الدولة تحرص بالدرجة الأولى على المحافظة على الطابع الفلاحي للقطاع المسقي، للاستفادة من ترباته ذات الجودة العالية، ومن مردوديته الاقتصادية، خاصة إذا علمنا بأن جهة الغرب تساهم بجزء هام من الأمن الغذائي للبلاد.

ومن هنا تطرح ضرورة معالجة المسألة العقارية من زوايا أخرى قم حقوق الإنسان وكرامته، وحاجة سكان الأرياف إلى الحصول على ترخيص بالبناء تبعا للنمو الديموغرافي في القطاع المسقي.

في هذا الاتجاه يمكن طرح الإشكالية التالية بالمدار السقوي بالغرب:

إلى أي حد يمكن التوفيق بين ضرورة الاحتفاظ على جودة الأراضي ذات التربة الفلاحية العالية بمقتضى نصوص قانونية ومنها قانون الاستثمار لسنة 1969، وفي نفس الوقت توسع أو بناء مسكن فلاحي جديد، مواكبة للنمو الديموغرافي وازدياد عدد الأسر، عبر تسهيل مأمورية السكان للعيش في ظروف سكنية ريفية إنسانية ومريحة؟

إذا علمنا بأن الاستغلاليات الصغيرة والملكيات التي تقل عن 5 هـ هي السائدة بالغرب، نستنتج للتو بأن العراقي ستطرح لغالبية السكان (وأساسا أسر الفلاحين الصغار) بعدم الترخيص لهم بالبناء من جهة، وعدم مواكبة القوانين للتطورات الديمغرافية الجارية في الميدان من جهة أخرى. وانطلاقا من هذا الوضع المعقد، فإننا نتوقع استفحال انتشار ظاهرة السكن الغير منظم، وخاصة في الجماعات المحاذية للمدن، وكذا في الدواوير الواقعة على المحاور الطرقية.

ولمعالجة هذه الإشكالية اعتمدنا على نتائج بحوث خاصة قمنا بها في الميدان خلال أواخر الثمانينات وعقد التسعينات²، وأخرى أنجزت بجهة

² Cf. Chapitre VI sur le Gharb, In KERZAZI Moussa, 2003, Migration rurale et développement au Maroc, Pub. de la FLSH, Univ Mohammed V, Rabat.

الغرب؛ منها تلك التي همت جماعات دائرة سيدي سليمان وجماعات أخرى بإقليم سيدي قاسم، وتمت في إطار إعداد المخططات الجماعية بالجهة في مطلع الألفية الثالثة³. يضاف إلى ذلك، استعمال معطيات ومعلومات وردت في مجموعة بحوث ومقالات وتقارير ومنغرافيات تم الغرب.

وسوف لن نعالج في هذه المداخلة إشكالية الأراضي القابلة للتعمير (خاصة الموجهة للتوسع الحضري) بالمدارات المسقية، والتي تطرح مسألة حلها بإلحاح⁴، بل سينصب اهتمامنا على مشكل السكن والمسكن الفلاحي في القطاع المسقي، وأساسا المرتبط بصغار الفلاحين الذين لهم حيازات تقل عن 5هـ.

3. تطور السكن الريفي في سهل الغرب : من المقدار إلى الإسمنت المسلح

التطور لم يعمم ليشمل ظروف السكن لمعظم الأفراد والأسر بسهل الغرب، بل يبقى تحسنا ضعيفا مقارنة بالإمكانات المتوفرة. ولابد من التأكيد أيضا على أن ميدان السكن والمسكن نفسه يعرف تباينات في نفس الجهة والإقليم والدائرة والجماعة. فإلى جانب السكن التقليدي البسيط الذي عرف به الغرب "سكن المقدار" وهو مبني من مواد محلية هشة، يوجد سكن عصري مبني من الإسمنت المسلح والمواد العصرية، ويتوفر على تجهيزات في مستوى نظيرتها بالمدينة. هذا النوع من السكن العصري أصبح ينتشر ويتعمم، ولكن لازال محصورا في بعض الدواوير المجاورة للمدن (سيدي سليمان، سيدي قاسم، القنيطرة...) والمراكز الشبه حضرية وخاصة مراكز الجماعات القروية وبعض المركز الناشئة.

³ Cf. Agence urbaine de Kénitra-Sidi Kacem : L'étude relative à l'établissement de la première phase « Etudes de Base/Stratégie et Orientations » des Plans d'Aménagement Communaux des communes rurales : Ouled H'Cine, Sfafa, Ouled Ben Hammadi, Boumaiz, Ksibia et Dar Bel Amri (3 Rapports : d'établissement juillet 2002 ; des études de base (avril 2003) et d'orientation (2005), (Bureaux Ayade Etudes / SUD).

⁴ للتوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مقال "حزاز محمد، 2005".

ومن التطورات الإيجابية أيضا التي يجدر الإشارة إليها في هذا الصدد هو أن الخطر الذي كان محققا بسكان الدواوير المجاورة للأهوار (سبو وبمت) والمدن، بما فيها القنيطرة، قد أبعد بفضل بناء السدود، وتنظيم مياه الأهوار، وتخفيف المراجات، وصرف المياه الزائدة في مجاري اصطناعية. ومن أهم الإنجازات "سد الوحدة" على نهر ورغة، الذي بفضل تم إبعاد خطر الفيضان عن مدينة القنيطرة والذي في غياب إنجازها كانت المدينة ستعيش كارثة تذكر بفيضانات الستينات التي اجتاحت سهل الغرب.

السكن والمسكن بالغرب: تحولات ديموغرافية تنعكس على المجال. يمكن التمييز في الغرب بين مجموعة من أنواع السكن⁵:

1. دوراوير تشكلت عبر الزمن كان تدبيرها يتم عبر "اجماعة"، ولكن حاليا تسيرها وتدير شؤونها مجالس منتخبة (الجماعات القروية). ومعظم الدواوير متركزة على ضفاف الأهوار ومحاور الطرق.

2. سكن تعاونيات الإصلاح الزراعي وبعض القرى النموذجية كدار بلعامري ودار الكداري اللتان ارتقيا إلى بلديات؛ وأحياء لسكن عمال معامل السكر. وبعض المراكز القروية والشبه حضرية الناشئة.

3. سكن عصري متشتت كالضيعات الكبرى والمتوسطة.

وسوف نركز أساسا على المسكن الريفي الفلاحي ولن نعالج كل أنواع السكن الريفي.

فنظرا لعدة عوامل مرتبطة بالدينامية الديموغرافية وبالتالي ارتفاع الكثافة السكانية، وكذا عدم خضوع نشأة الدواوير لتصاميم مسبقة، ومخططات قديمة تتوقع مسبقا توسعها المجالي العمودي والأفقي المواكب للنمو

⁵ سوف لن تعرض للتطورات التي عرفها الغرب وتطور السكن فهناك أبحاث قد أنجزت في هذا الموضوع يمكن الرجوع إليها يمكن الإشارة إلى بعضها: ج. لوكروز 1964، ع. بلفقيه 1988، م. شيكر 2000...

الديموغرافي، فقد تم استهلاك المجالات التي كانت مخصصة للسكن في معظم الدواوير، بل حتى الفارغة منها. ومن عواقب ذلك خنق الأسر الممتدة داخل حيز سكني ضيق غير مريح، ينتج عنه غالبا الإلتجاء إلى سكن غير قانوني. وفي عدد كبير من الحالات أصبحت الدواوير وحتى المراكز الحضرية محاصرة بقنوات السقي العصري. مما جعلها في أحيان كثيرة تتوسع على حساب المجال الفلاحي المسقي بدون ترخيص قانوني.

ونظرا لمواضع الدواوير على ضفاف الأنهار (بنت ، سبو...) وانتشارها وتوسعها الأفقي أساسا، فقد أصبحت متصلة مع بعضها البعض، مشكلة شريطا ممتدا على طول الأودية؛ وعلى سبيل المثال دواوير جماعتي دار بلعامري وأزغار على وادي بنت.

وفي نفس الاتجاه، فإن الضغط الديموغرافي الشديد على الأراضي المحاذية للأودية كسبو، دفع بعدد من الأسر الشابة بتلك الدواوير (أهل الواد) إلى الرحيل في اتجاه الغابة (أهل الغابة) والمرجات (أهل المرجة) الأقل أهمية زراعية، قصد التخفيف من الضغط على حيز الدوار الأصلي المجاور للواد. ولذلك تحمل ملحقات الدوار نفس الاسم الأصلي ، في الأماكن التي استقرت بها بعض الأسر المنحدرة منه. ومن هنا كانت أحجام الدواوير وملحقاتها تتراوح من بضع أسر إلى مآت الأسر. بل إن بعضها يشكل تركزا سكانيا هاما قد يتجاوز 1000 نسمة ومنها عدد من الدواوير التي اختيرت مراكز حضرية مهيكلية لمجال الجماعة (مثال دوار لالة يطو بالقصيبة: 2463 ن و 347 أسرة؛ لعوابد بجماعة بومعيز: 1595 ن و 256 أسرة؛ أولاد بوثابت بجماعة أولاد بنحمادي: 1335 نسمة موزعة على 196 أسرة ؛ دوار مزورة بجماعة صفافعا 2700 ن موزعة على 374 أسرة. بمعدل 7 أفراد في كل أسرة في المتوسط حسب إحصاء 1994). هذه الدواوير الكبرى عادة ما تشكل مراكز للجماعات الذي قد ترقى هي الأخرى إلى مراكز حضرية لاحقا، في إطار التهيئة (تصميم التهيئة الجماعي). ويلاحظ بأن معظم الدواوير يتراوح حجمها بين 100 و 300 أسرة. وقليلة هي الدواوير التي تتعدى هذا الحجم رغم أهمية عدد سكانها.

وتشخيصا لما هو موجود في الغرب يمكن التمييز بين سكن هش وسكن صلب وآخر مختلط (جدول 1).

السكن التقليدي بالغرب (مسكن المقدار) :

هذا النوع من السكن هو الذي كان سائدا في الغرب باعتباره نموذجا خاصا به. ولازال مهيمنا في عدد من دواويره لحد الساعة، إنما بتفاوت. وهو بناء من مواد طينية مخلوطة بالتبن (يطلق عليه محليا مصطلح "الغيس")، وعادة ما يضم المسكن إسطبلا للبهائم ملحقا بسكن أسرة الفلاح. وقد تبلغ المساحة في المتوسط 200م².

وعلى سبيل المثال ففي جماعة لمساعدة (دائرة سيدي سليمان) يغطي السكن الريفي 89% من مساكن الجماعة تتوزع على 32% صلب (بما فيه مركز الجماعة ومجموعة تعاونيات) و 67% هش في مجموع الجماعة؛ ويهم ذلك 21 دوارا، غالبيتها سكنا متجمعا. وإذا علمنا بأن 85% من الاستغلايات صغيرة بحيث تقل الواحدة منها عن 5هـ، وأن حجم الأسرة في المتوسط هو 6.8 أفراد يتبين لنا مدى الضغط الديموغرافي على المسكن علما بأن 79% من الأسر نووية⁶.

- السكن الصلب:

هذا النوع من السكن مبني بالأسمنت المسلح والآجر الأحمر أو الرمادي. وعادة ما تبلغ مساحة المسكن 100م² في المتوسط. وتتراوح مساحة بعض المساكن بين 100 و 200م² وقد تتجاوزها في حالة الضيعات الكبيرة التي يمتلكها كبار الملاكين من أصل قروي فلاحي أو حضري. وتبقى نسبة هذه الفئة من المساكن ضعيفة جدا.

⁶ أنظر التفاصيل في تصميم التهيئة الجماعي "جماعة لمساعدة"

وينتشر السكن الصلب أكثر في المراكز القروية والشبه حضرية ومنها مراكز الجماعات القروية وكذا بعض المراكز الناشئة المجاورة للمدن أو الواقعة على المحاور الرئيسية لطرق المواصلات، إضافة إلى سكن بعض الملاكين الكبار في الضيعات الكبرى وعدد من التعاونيات الفلاحية.

وتتباين نسبة كل نوع حسب الجماعات القروية، إذ يتراوح استعمال مواد صلبة في البناء بين 40-60 % في أولاد بنحمادي وبومعيز المحاذيتين لسيدي سليمان، و 20-25% في صفافعا، داربلعامري ولأولاد حسين. ويقل عن 10% في جماعة القصيبة التي يغلب عليها القطاع الغابوي (جدول 2).

جدول (2): نوعية المواد المستعملة في البناء ببعض الجماعات القروية بدائرة سيدي

سليمان

الجماعة/ مواد البناء	بومعيز	لقصيبة	أولاد بنحمادي	أولاد حسين	صفافعا	داربلعامري	المجموع
مواد صلبة	129	19	29	66	31	82	366
(إسمنت مسلح)	63.2	9.9	40.2	25.5	19	25.4	29.6%
مواد هشة	56	155	37	171	120	218	757
(مقدار)	27.5	81.2	38.1	66	73.6	67.5	61.2%
حجارة	5	3	1	8		1	18
جافة	2.5	1.6	1	3.1		0.3	1.5
مواد	14	14	20	14	12	22	96
مختلطة	6.9	7.3	20.6	5.4	7.4	6.8	7.8
المجموع	204	191	97	259	163	323	1237
	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Agence urbaine de Kenitra -Si Kacem, 2003.

وينتشر بالغرب نوع ثالث من السكن مبني بمواد مختلطة صلبة وهشة. وأخرى مبنية من بقايا المواد كالزئك والخشب والأغصان وهو سكن هزيل مساحة الواحد منه تقل عن 80 م² في المتوسط. وعادة ما ينتشر هذا النوع من البناء الهش في الدواوير وأحياء الصفيح المجاورة للمدن. ويلاحظ اختفاء تدريجي

لبعض أنواع السكن المش كالنواله والخيمه التي كانت مستعملة إلى عهد قريب.

وبصفة عامة، فإن ثمن كلفة المسكن في المتوسط يبلغ 15.000 درهم إلى 20.000 درهم؛ نظرا لاعتماد معظم الساكنة الريفية على مواد محلية متوفرة وفي متناولهم (الطوب والمقدار) وتناسب مع دخولهم المحدودة، وهذا ما يوضح ضعف الادخار لدى غالبية الفلاحين الصغار.

وتتعدى كلفة بناء نسبة قليلة من المساكن 50.000 درهم. إنما يلاحظ بأن الجماعات التي بها تعمير قديم أو محاذية للمدن يبلغ ثمن تكلفة بناء المسكن فيها 40.000 درهم فأكثر. وعادة ما يلجأ أصحابها إلى وسيلة الاقتراض من القرض الفلاحي والأبنك، إضافة إلى الادخار. ولا بد من الإشارة إلى أن صغار الفلاحين في الوسط الريفي ليس لهم تقاليد التعامل مع الأبنك لبناء مساكنهم.

ونظرا لتشجيع الدولة لتأسيس تعاونيات الإصلاح الزراعي وسهولة تمويلها من القرض الفلاحي والأبنك فإن البناء عادة من النوع صلب. كما أن السكن المتجمع يسمح بتحسين شروط بناء السكن. إضافة إلى ذلك، فإن الدولة قد أسرعت في كهربية الأرياف، وتزويد ساكنتها بالماء الشروب خاصة في السنوات الأخيرة، علما بأن ما يقرب من نصف الأسر بدائرة سيدي سليمان كانت تعتمد على الشمع والغاز الطبيعي وعلى مياه الآبار في الشرب إلى عهد قريب (2002)، لكن بتفاوت، حسب الجماعات والدواوير.

وأحيانا لا تتطابق الإحصائيات الرسمية المدلى بها مع الواقع، نظرا لأسباب تقنية (تعطل الآلة مثلا) أو لعدم توفر الموارد البشرية أو غيرها. كما أن غالبية الدواوير في حاجة ماسة إلى التجهيزات الأساسية والضرورية كالتطهير الذي لا زال غائبا. ويغلب على المساكن الريفية حفر واستعمال مطامير عوض شبكة التطهير، وهو ما قد يسبب في تلوث الآبار المستعملة في الشرب. وقد

سجلنا في أكثر من مناسبة وعي الساكنة بضرورة تحسين أوضاعهم السكنية، بتوسيعها أو بناء وحدات سكنية جديدة بمواد صلبة تعوض المقدار، وربطها بشبكات التطهير والماء الشروب والكهرباء.

وفيما يخص تاريخ البناء فإنه متباين حسب الجماعات وأهمية وأقدمية التعمير بها. وحسب بحث تم في مطلع الألفية الثالثة بدائرة سيدي سليمان، فإن معظم الساكنة المبحوثة في جماعات دائرة سيدي سليمان قد صرحت بأنها تملك مساكنها (90%)، وأنها استقرت حديثا بالمنطقة التي شيدت فيها مساكنها في نهاية الثمانينات، وبعضها في السبعينات (جماعة دار بلعاري، بومعيز). ولعل الاستقرار الحديث يفسر بالأخطار التي كانت محدقة بالسكان قبل تجفيف المراجات وتشبيد السدود.

جدول 3: الساكنة الريفية ومساحة الجماعات القروية بدائرة سيدي سليمان (1982-2004)

الجماعات القروية الجديدة (حسب التقسيم الإداري 1992)	عدد السكان (إحصاء 2004)	عدد الأسر (إحصاء 2004)	معدل التزايد 1994-2004 (%)	عدد الأسر (إحصاء 1994)	عدد السكان (إحصاء 1994)	المساحة كلم ² 1992	المساحة كلم ² 1982	عدد الأسر (إحصاء 1982)	عدد السكان (إحصاء 1982)	الجماعات القروية حسب التقسيم الإداري القديم
أولاد بنحمادي بومعيز	12100 20419	1828 3520	0.3 0.6	1605 2978	11700 19260	97 85	182	4039	27185	بومعيز
لقصيبة صفانعا	23218 18799	3295 2808	1.5 1.6	2667 2211	19914 16075	311 67	378	3797	27055	لقصيبة
أزغار دار بلعاري	9972 31453	1475 5086	-0.4 1.4	1332 4133	10340 27429	254 349	603	4110	28636	دار بلعاري
لمساعدة أولاد حسين	18879 27972	2837 4389	0.7 0.7	2486 3675	17566 25982	48 95	143	5111	34371	لمساعدة
مجموع الدائرة	162812	25238	0.8	21087	148266	1306	1306	17057	117247	مجموع الدائرة

Source : AUKS, 2001 et RGPH 1994 et 1982, 2004 ; Délégation du plan, Kenitra ; Direction de la Statistique . (D'après : AUKS, 2005).

إذا حللنا التطور السكاني بدائرة سيدي سليمان التي تقع في وسط الجهة، يتبين بأن عدد سكانها قد بلغ في الإحصاء الأخير (2004) 162.812 نسمة و 25.238 أسرة بمعدل 6.45 أفراد في كل أسرة في المتوسط، مع تباين

في حجم الثقل الديموغرافي والدينامية الديمغرافية حسب الجماعات. يلاحظ بأن جماعات دار بلعامري وأولاد حسين أكثر وزنا ديمغرافيا من أولاد بنحمادي وبومعيز، كما نسبة التزايد في لقصيبة والصفافعا ودار بلعامري أهم من باقي الجماعات بين الإحصاءين 1994 و 2004 ؛ بل يسجل انخفاض في معدل التزايد وخاصة في الجماعات المحاذية لمدينة سيدي سليمان إلى درجة التزايد السلبي بجماعة أزغار (-0.4).

ولذلك فإن حدة أزمة السكن تتباين حسب الكثافة السكانية وحجم الأسر..

4. كيف عاجلت الدولة مشكل السكن الريفي الفلاحي بالقطاع السقوي للغرب؟

4.1 منع ترخيص البناء في القطاع المسقي بالغرب وعواقبه

وردت في محضر اجتماع للمجلس الإداري للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب- الذي ترأسه السيد وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي آنذاك بتاريخ 13 ماي 1986 للاطلاع على حصيلة عمل 1985 والمصادقة على محضر 11 يونيو 1985- وردت ملاحظة حول مشاكل البناء الريفي (وأساسا المسكن) في القطاع المسقي. في هذا الصدد، اقترح السيد مدير مكتب الاستثمار الفلاحي آنذاك، تعديلا بمقتضاه تعطى رخصة البناء لكل طالب مستغل لقطعة أرض تساوى أو تفوق 5هـ. ولا يمنح الترخيص بالبناء لأي مالك أقل من 5هـ اللهم إذا توافق أصحاب الأرض لبناء مشترك يهم ملكياتهم مجموعة، تلك التي تقل الواحدة منها عن 5هـ. وتصبح المساحة المخصصة للبناء 750 م² عوض 300 م² وذلك لتسمح للفلاح ببناء منزل وإسطبل وتخصيص باحة لخزن التبن. وقد صادق المجلس الإداري على هذا التعديل⁷.

⁷ Cf. ORMVAG (S.P.P), Kenitra, Procès verbal de la réunion du conseil d'administration de l'ORMVAG : Exercice 1985

ولا شك أن التعديل المذكور قد استند على الظهير الشريف رقم 1.95.152 الصادر في غشت 1995 بتنفيذ القانون رقم 34.94 المتعلق بالحد من تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري ودوائر الاستثمار بالأراضي الفلاحية غير المسقية وأساسا قانون 34.94 الذي تنص المادة رقم 2 منه على مايلي: "تحدث بالدوائر المشار إليها في المادة 1 أعلاه، مساحة دنيا لا يجوز، فيما دونها قانونا أو فعلا، تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة بها. وتحدد مساحة الاستغلال الدنيا في دوائر الري بخمس هكتارات."⁸

أمام القانون الهادف للحد من تفتيت الأراضي ، والتعديل الوارد بسهل الغرب ، يطرح مشكل مدى مواكبة القانون للتطورات الجارية .

أمام المشاكل المطروحة بالقطاع السقوي وتصدي مصالح وزارة الفلاحة وأساسا المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب لكل توسيع للبناء ومنع الترخيص بالبناء للملكي قطع أرضية تقل عن 5 هـ، فقد توصلت وزارة الفلاحة والتنمية القروية بمراسلة من مديرية التعمير التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة حول موضوع البناء بالوسط القروي وخصوصا داخل دوائر الري أو المناطق المشمولة بعملية الضم⁹. هذه المذكرة تذكر بالمشاكل الناجمة عن تعرض مصالح الفلاحة على طلبات البناء حيث تشترط توفر صاحب المشروع على 5 هـ على الأقل لتلبية طلبه بالترخيص له بالبناء علما بأن المادة 4 من القانون المذكور تسمح للإدارة الترخيص بإبرام عقود تصرف أو قسمة أو حق الانتفاع إذا كان الغرض من القطعة المراد استخراجها من مجموع الملك الواقع بدوائر الري إحداث منشآت غير فلاحية. علما بأن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لجهة الغرب يعمل على تطبيق توصية صودق عليها بمحضر مجلس إداري تسمح بالترخيص بالبناء فقط للمالك قطعة أرض تساوي أو تفوق 5 هـ.

⁸ راجع في هذا الصدد الجريدة الرسمية عدد 4323- 6 سبتمبر 1995 (ص. 2441 - 2443)

⁹ راجع مذكرة تحت 4430 بتاريخ 2001/10/31 على إثر الحوار الوطني حول إعداد التراب بجهة الغرب الشاردة

بني حسن الذي أثيرت فيه هذه المسألة

وباختصار، كان لهذه القوانين والتوصيات عواقب وخيمة على حياة وعيش الأسر والعائلات بأرياف الغرب. وهي نتائج مباشرة للتطبيق الحرفي لهذه الظواهر ومواد القوانين المرتبطة بالقطاع المسقي التي صدرت في سنة 1969 وتم تعديلها أو تميمها سنة 1995. وأحيانا وقع اجتهاد في توضيح محتواها بتدقيق شروط البناء الريفي في القطاع المسقي كما هو الحال في توصية المجلس الإداري للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب. وهذا ما يفسر التماس مذكرة مديرية التعمير من الوزارة المعنية حث مصالحها الخارجية لتبسيط مساطر البناء القروي.

4. اقتراحات للاستئناس

حتى تتمكن الدولة من الحفاظ على التربات الجيدة في القطاعات المسقية بدون حرمان الساكنة من بناء مساكن جديدة مواكبة لنمو أسرها نقترح ما يلي:

* تشجيع الفلاحين على البناء العمودي في السكن، للأسر الجديدة واستغلال القبو للخنز وإيداع الأدوات الفلاحية.

* تشجيع الساكنة الريفية عبر منح قروض وتسهيلات لخلق أنشطة غير فلاحية مدرة للدخل، وتخدم في نفس الوقت القطاع الفلاحي وتطوره؛ كبناء ورشات صناعية صغيرة لتلبية حاجيات الساكنة بمعدات فلاحية أو إصلاحها (كهرباء السيارات، الميكانيك..الإلكترونيك). ويمكن تشجيع الشباب على التعاطي لمثل هذه الحرف سواء في الدوار أو في مراكز مجاورة (مركز الجماعة أو مراكز ناشئة بها) وهو ما سيخفف على السكن الفلاحي.

خلق حلقات اتصال قروي- حضري للتخفيف من الضغط الديموغرافي على القطاع المسقي

* خلق مراكز شبه حضرية في أراضي ذات تربات اقل جودة لتشجيع الاستيطان بها، وتشجيع أنشطة غير فلاحية مع تقديم خدمات للسكان من صحة وتعليم وأنشطة ثقافية ورياضية قصد توفير شروط الإقامة لفئات واسعة من الشباب والأسر التي تقطن مع عائلتها بالدواوير المجاورة.

وفي نفس الإطار يمكن للدولة تشجيع المستثمرين في قطاع العمران والمخططين للتجزئات المخصصة للبناء في هذه المراكز الناشئة، لإنجاز البناء

* هذا التوجه "المراكز الناشئة" سيخفف من الضغط الديموغرافي على أرياف القطاع المسقي ويقلص من عدد أسره التي تقطن في إطار العائلة الممتدة بالدوار. وبحكم استيطانها الجديد بهذه المراكز الناشئة ستحسن الساكنة الجديدة من ظروف عيشها وسكنها وتنوع من أنشطتها.

* تمثل هذه المراكز الناشئة في الواقع خطوة متقدمة عن ظروف البادية، وفي نفس الوقت تعتبر بنية مهيكله لساكنتها وساكنة الدواوير المجاورة لها. هذه المراكز متوفرة في مجموع الجماعات القروية. وتم اقتراح عدد منها كمراكز مهيكله لها. فعلى مستوى الخدمات تتوفر في الغالب على مصالح الحالة المدنية، وخدمات تعليمية (إعدادية)، وصحية (مستوصف) وكذا تجارة متنوعة وخدمات حرة (لصيدليات ومختلف ورشات إصلاح المعدات الفلاحية. .)

خلاصة عامة

أظهرت بعض الأبحاث التي أجريت في الغرب بأن نسبة هامة من ساكنة الأرياف قد عبرت عن طموحها لتحسين ظروف سكنها وعيشها وتوفيرها على كل التجهيزات الأساسية (تطهير، كهرباء، ماء شروب). إلا أن هناك عدة عوائق تحول دون تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، تبين بأن أزيد من ثلث الساكنة غير راضية عن ظروف سكنها وخاصة في الجماعات المجاورة لمدينة سيدي سليمان منها بومعيز، أولاد بنحمادي دار بلعامري. وتسعى العائلات الممتدة لبناء مساكن جديدة تواكب أوضاعها الديموغرافية.

وإذا كانت بعض الأسر ذات الدخل المرتفع أو المتوسط قد استطاعت تشييد منازلها من طابق أو طابقين واعتمدت على مواد صلبة، فإن أغلبية المساكن ذات الأرضية الهشة أصلا، لا تحمل طابقا إضافيا، نظرا لعدم توفر أسس ودعائم من الإسمنت المسلح حين تشييدها. ولذا يستدعي الأمر إعادة هيكلة وتأهيل عدة دواوير، وهو تأهيل في نفس الوقت للسكن الريفي الغير منظم، في إطار تصاميم التهيئة الجماعية¹⁰ وفي مقدمتها الدواوير المحاذية للمدن كمدينة سيدي سليمان، التي ستصبح أحياء مندمجة فيها. فبدعم من الجماعات المحلية والوزارات المعنية ستمكن الساكنة من ربح مجال للبناء العمودي الصلب، سيحل محل البناء الأفقي الهش.

ولا شك أن المراكز الناشئة ستساهم في تحسين شروط الساكنة الريفية المستقرة بها، وتنويع الأنشطة المدرة للربح لأفرادها، وبالتالي ستساعد على تحسين شروط بناء المسكن فيها. ولعل اختيار بعض الدواوير المتقدمة في التجهيزات والخدمات كمراكز مهيكلية للمجال الريفي في إطار تصاميم التهيئة الجماعية، سيساعد على التخفيف من الضغط الديموغرافي على القطاع الفلاحي، وكذا على السكن الأسري. كل هذا يصب في سياسة تنمية عالم الأرياف، لتقليص الهوة الفاصلة بينه وبين الحواضر، في إطار مقاربة شمولية وجديدة للتنمية.

إن الأمر يتطلب تفكيراً معمقا للقيام بالإجراءات العملية من أجل تلبية حاجيات الساكنة الريفية فيما يهم السكن، بما يواكب الزيادات الديمغرافية، وتشجيعهم على البناء الصلب بدل المقدار والمواد الهشة. ولعل تغطية الدولة للجماعات القروية بوثائق التعمير (مخططات التهيئة الجماعية) وتأهيل عدد من الدواوير والمراكز لتصبح مدنا صغيرة مهيكلية للمجال الريفي، كلها إجراءات

¹⁰ C.f notre article sur les PAC dans 6 communes du Gharb intitulé: « Rôle du géographe dans l'élaboration du plan communal d'aménagement (PAC) : démarche méthodologique » In : Géographie Appliquée au Maroc ; Coordination Aït Hamza M. et Kerzazi M ; Pub. FLSH, Univ.Mohammed V-Agdal, Série Colloque et séminaires N°122.), Rabat 2005.

مستهل تحسين شروط عيش جزء من الساكنة الريفية المزدهمة حاليا في مساكن ضيقة بدواويرها وحقولها بالقطاع المسقي بالغرب.

بعض المراجع الأساسية والمقالات التي عاجلت منطقة الغرب والسكن الريفي:

الأكل (المختار)، 2004، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية: حالة هضبة بنسليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط. 349 ص.

بلفقيه (عبدالصديق)، 1991، "مظاهر السكن الريفي بمنطقة الغرب"، ورد في : منطقة الغرب، المجال والإنسان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 3، القنيطرة.

حزاز (محمد)، 2005، "إشكالية الأراضي القابلة للتعمير بالمدارات المسقية بجهة الغرب الشراردة بني حسن"، ورد في : دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب (تنسيق موسى كرزازي والمختار لكحل)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 121، الرباط.

الشكر (مبارك)، 2000، المدن الصغرى والمتوسطة ودورها في الهيكلة المحلية بمنطقة الغرب"، دكتوراة دولة، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط (غير منشورة).

كرزازي (موسى)، 1993، "جوانب من التحولات الاجتماعية المحلية الحديثة في أرياف سهل الغرب"، ورد في : التحولات الاجتماعية المحلية؛ (تنسيق عبد اللطيف بنشريف ومحمد أيت حمزة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 28، الرباط.

Agence urbaine de Kénitra-Sidi Kacem, Plan d'Aménagement Communal de M'Saada, Rapport d'analyse et de synthèse, avril 2002

Agence urbaine de Kénitra-Sidi Kacem : L'étude relative à l'établissement de la première phase « Etudes de Base/Stratégie et Orientations » des Plans d'Aménagement Communaux des communes rurales : Ouled H'Cine, Sfafa, Ouled Ben Hammadi, Boumaiz, Ksibia et Dar Bel Amri (3 Rapports : d'établissement juillet 2002 ; des études de base (avril 2003) et d'orientation (2005), (Bureaux Ayade Etudes / SUD).

Agence urbaine de Kénitra-Sidi Kacem et Faculté des Lettres et des Sciences Humaines (Département de géographie, « SGRESS ») Kenitra,

.Plan d'Aménagement de la commune d'Ouled Slama, analyse et synthèse, avril 2002

Plan d'Aménagement du centre de Mograne, analyse, synthèse et options d'aménagement, Sep. 2001) ;

Agence urbaine de Kénitra-Sidi Kacem, Plan d'Aménagement Communal de Bni Quolla, Sep.2003 (Bureau d'étude : CUA Mohammed ACHIR).

Belfkih (A.), 1988, Les transformations récentes de l'espace de la société rurale dans le Gharb central, Doctorat du 3ème Cycle, Tours (Inédite).

Kerzazi (M.) et Chiguer (M.), 1991, « L'industrie sucrière dans le périmètre irrigué du Gharb »; In Editeur Ismaïl Alaoui et P. Carrière, "Aspects de l'agriculture irriguée au Maroc" Fac. Lettr. Univ. Mohammed V, Rabat et Paul Valéry Montpellier III. 1991. pp. 119-139.

Kerzazi (M.), 2003, Migration rurale et développement au Maroc, Pub. de la FLSH, Univ Mohammed V-Agdal, Série : Thèses et mémoires, N°55, (500p), Rabat.

KERZAZI (M.), 2005, « Rôle du géographe dans l'élaboration du plan communal d'aménagement (PAC) : démarche méthodologique » In : Géographie Appliquée au Maroc ; Coordination Aït Hamza M. et Kerzazi M ; Pub. FLSH, Univ.Mohammed V-Agdal, série : Colloques et séminaires, n°122, Rabat, .

Le Coz (J.), 1964, Le Rharb, fellahs et collons, Tome I & II. Rabat.

Boudouah (M.) et El Khadiri (A.), 1991, « La structuration des agglomérations rurales dans la plaine du Gharb », In : le Gharb, l'espace et l'homme, Publ FLSH, Univ In*Bn Tofail, Kénitra, D*Série : Colloques et Séminaires n°3.

الرباط في 2006/05/25